

الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

Corporate, Environmental and Social Governance

1. د. محمد عبد المنعم السيد أبو سليمان -دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة كلية الحقوق - جامعة طنطا pg_2613@f-law.tanta.edu.eg

Dr. Mohamed Abdel Moneim El-Sayed Abu Suleiman - Doctorat en économie et finances publiques, Faculté de droit - Université de Tanta

تاريخ القبول: 28/ 7/ 2022

تاريخ الاستلام: 3/ 8/ 2021

ملخص:

حظيت الحوكمة والمسئولية الاجتماعية في الفترات الاخيرة بأهمية كبيرة؛ نظرا لدورهما في تلبية احتياجات المجتمع إلى النزاهة والإفصاح والشفافية والعمل على حماية مصالح جميع الاطراف في مختلف المؤسسات، وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الكبير لشبكة الأنترنت واستخدامها الواسع في مجال دخول المجتمعات بقوة الى الاقتصاد الرقمي. ومن أجل تحقيق المسئولية الاجتماعية والفعالية المنشودة منها، يأتي مفهوم الحوكمة الإلكترونية وذلك باعتبارها تؤدي وظيفة اجتماعية واقتصادية، وأن تطبيقها يؤدي لزيادة الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وأن جودة الإفصاح في القوائم المالية تشكل أساساً لأي نظام لحوكمة المؤسسات بحيث تؤدي القوائم المالية دورها في مساعدة المستفيدين وفي الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية وحماية البيئة. الكلمات المفتاحية: الحوكمة - الحوكمة الالكترونية - المسئولية الاجتماعية

Abstract:

Governance and social responsibility have acquired great importance in recent times; Given their role in meeting the needs of society for integrity, disclosure and transparency, and working to protect the interests of all parties in various institutions, especially in light of contemporary technological developments in the field of information and communication technology, the great growth of the Internet and its widespread use in the field of the entry of societies strongly into the digital economy .

In order to achieve social responsibility and the desired effectiveness, the concept of e-governance comes as it performs a social and economic function, and that its application leads to increased confidence and credibility in the accounting information contained in the financial statements, and that the quality of disclosure in the financial statements forms the basis for any corporate governance system that performs the financial statements. Its role in helping the beneficiaries and in caring for social responsibility and protecting the environment.

Key words: governance - electronic governance - social responsibility

يجب أخذ مفهوم الحوكمة زحماً قوياً بعد حدوث الأزمات المالية العالمية والناجمة عن إفلاس العديد من الشركات دولية النشاط وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا، وحيث ترجع هذه الأزمات إلى الفساد الإداري والمالي بصفة عامة، والفساد المحاسبي بصفة خاصة والمتمثل في مصادقة مراجعي الحسابات على التقارير المالية التي لم تكن تعكس المراكز المالية ونتائج الأعمال الحقيقية لهذه الشركات، لذلك كان الفساد الإداري والمالي هو السبب الحقيقي لإصدار التقارير المالية المضللة التي أدت إلى عدم مقدرة مستخدمي هذه التقارير وفي مقدمتهم المستثمرون على اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. ويعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بشأن مبادئ حوكمة الشركات أول اعتراف دولي بهذا المفهوم.

ويرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بمفاهيم أخرى ذات العلاقة، والمتمثلة في مصطلح حوكمة الشركات الذي يعتبر من المصطلحات الحديثة في مجال إدارة الأعمال لذلك حظيت المسؤولية الاجتماعية هي الأخرى بعدد غير محدود من الدراسات التي تحاول الكشف عن مدى وفاء الشركات بواجباتها الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها، حيث قد أثار مصطلح المسؤولية الاجتماعية ضجة كبيرة، في المجال الاقتصادي الدولي في الوقت الحاضر، إذ اتسع دور المؤسسات من تركيزها على الجانب الاقتصادي ليشمل جوانب التنمية الاجتماعية، ففي الدول الصناعية الكبرى ظهر تعاون وتناسق وتكامل في مهام ثلاثة أطراف أساسية هي الدولة ورجال وهو المجتمع يستفيد من هذا التعاون. الأعمال والمجتمع، فأصبحت كل من الحكومة والمؤسسات الاقتصادية تسخر جهودها لجعل القطاع الثالث.

وعلى الرغم من أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية سبق الاهتمام بالحوكمة، والذي تجلّى في القيام بالكثير من الدراسات المتعلقة بالبيئة بصورة خاصة، فإن هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية إذ يمكن القول إن الحوكمة ما هي إلا استجابة لتلبية احتياجات المجتمع إلى النزاهة والإفصاح والشفافية، وأن المسؤولية الاجتماعية ماهي إلا تطبيق وتجسيد لبعض مبادئ الحوكمة.

1/1 أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من أهمية موضوع البحث لكافة المجتمعات والمؤسسات على حد سواء وذلك من خلال توضيح مدى الارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومدى الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية وذلك في ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة وظهور الحوكمة الرقمية.

2/1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ما إذا كان التزام المؤسسات بالحوكمة تأثير على وفائها بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع وأصحاب المصالح المختلفة؛ من خلال الإفصاح في القوائم والتقارير المالية وتطبيق مبادئ الحوكمة.

3/1 منهج البحث:

يتبع هذا البحث المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استعراض الجوانب النظرية للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية واستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بهاذين الموضوعين، ثم جمع المعلومات المتعلقة بهما.

4/1 خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مبحثين، يتناول الأول ماهية الحوكمة والمسئولية الاجتماعية وذلك من خلال أربعة مطالب: تعريف الحوكمة، تعريف الحوكمة الالكترونية، تعريف المسئولية الاجتماعية، وأخيراً توضيح الأهمية الاقتصادية لكلا منهما بينما نستعرض في المبحث الثاني العلاقة الوثيقة بين الحوكمة الإلكترونية والمسئولية الاجتماعية، وذلك ومن خلال مطلبين ينصرف أولهما لبيان مبادئ ومعايير الحوكمة في ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة والثاني لتوضيح العلاقة الوثيقة بين الحوكمة والمسئولية الاجتماعية.

2/ ماهية الحوكمة والمسئولية الاجتماعية:

1/2 مفهوم الحوكمة:

كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم الحوكمة في عام 1992م حينما أصدرت لجنة كادبري Cadbury المشكلة من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية تقريرها بعنوان: الجوانب المالية لحوكمة الشركات (The Financial Aspects of Corporate Governance) والذي حدد عدد من التوصيات المتعلقة بمجالس إدارات الشركات وبأنظمة المحاسبية للحد من المخاطر التي تؤدي إلى فشل الشركات (حبوش، 2007، ص 22)

والبعض يشير إلى الحوكمة باعتبارها التصرفات التي تقوم بها المنظمات لتحسين العلاقة والتفاعل مع الآخرين، بمن فيهم العملاء، وأصحاب المصالح، والشركاء، مثل الانخراط في الأنشطة المتعلقة بتحسين الممارسات البيئية، وتشتمل الحوكمة على مجموعة من القواعد والإجراءات التي ترشد تصرفات الشركات ذات الأجل القصير و الطويل؛ مثل سن قوانين للتعامل الجيد مع الموظفين وإيجاد توازن بين المصالح المرتبطة بالمنشأة. (ميخائيل، 2005)

كما عرفها أنفيستوبيديا (Investopedia) بأنها منظومة القواعد والممارسات والإجراءات التي يمكن بواسطتها توجيه المنشأة والرقابة عليها وهي تتضمن بصورة أساسية توازن بين أصحاب المصالح مثل المساهمين، والإدارة، والعملاء، والموردين، والممولين، والحكومة، والمجتمع. وبما أن الحوكمة تقدم إطار لتحقيق أهداف الشركة؛ فإنها تتضمن، بصورة عملية كل جوانب الإدارة بدء من الخطط والرقابة الداخلية، وانتهاء بإجراءات الإفصاح.

تعريف البنك الدولي: هي ممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسسية من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية . (Santios، 2001)

وتعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". (ياسين، ديسمبر 2012).

وتعرفها أيضا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE: الحوكمة تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين وتقدم الحوكمة أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف المؤسسة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء".

ويعرف (Hitt et al) حوكمة الشركات بأنها " تمثل العلاقات بين أصحاب المصالح، والتي تستخدم لتحديد الاتجاه الاستراتيجي للشركة والرقابة على أدائها، وأن الحوكمة في جوهرها تهتم بتحديد طرق لضمان اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركة بشكل فعال. (Hitt، 2003).

عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

ويعرف كل من (Hermanson و Rittenberg) حوكمة الشركات بأنها "عمليات تتم من خلال إجراءات تتخذ من قبل أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها من خلال الإدارة ومراقبة مخاطر المنظمة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف الشركة وحفظ قيمتها، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة يكون من مسؤولية أصحاب المصالح فيها، لتحقيق فعالية رعاية العهدة. (Hermanson، 2003)

وبناء على التعريفات السابقة فإنه تعتبر الحوكمة المستهدفة كأداة فعالة تتمثل في الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي، ومراعاة القوانين العالمية والدولية، بالإضافة إلى الشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية للاطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى. وحيث تتصف بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- ② الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
 - ② الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
 - ② الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
 - ② المساءلة: أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
 - ② المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة أو الشركة.
 - ② العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة أو الشركة.
 - ② المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى المؤسسة والمنظمة والشركة كمواطن جديد.
- 2/2 مفهوم الحوكمة الإلكترونية:

تؤثر العديد من الأبعاد والعوامل على تعريف الحوكمة الإلكترونية. ويقصد بكلمة "الإلكترونية" في مصطلح الحوكمة الإلكترونية تلك الحوكمة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي فإن الحوكمة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتقديم الخدمات الحكومية، وتبادل معلومات معاملات الاتصالات، وتكامل مختلف الأنظمة والخدمات القائمة بذاتها بين الحكومة والمواطن (C2G)، وبين الحكومة والشركات (B2G)، وبين الحكومات وبعض (G2G)، وكذلك عمليات الأقسام الإدارية والتفاعلات داخل إطار عمل الحكومة بأكمله. ومن خلال الحوكمة الإلكترونية، يتم تقديم الخدمات الحكومية المتاحة للمواطنين بطريقة مريحة وتتسم بالفعالية والشفافية. والفئات الثلاث الرئيسية المستهدفة التي يمكن تمييزها في مفاهيم الحوكمة هي الحكومة والمواطنون والشركات/مجموعات المصالح. ولا توجد حدود واضحة في الحوكمة الإلكترونية. (Saugata، 2007)

وحيث يتم التعامل مع كلا المصطلحين على أنهما يحملان نفس المعنى، على الرغم من وجود بعض الاختلافات بينهما. "فالحكومة الإلكترونية" هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العامة، مع التغيير التنظيمي وتعلم مهارات جديدة لتحسين أداء الخدمات العامة والعمليات الديمقراطية وتعزيز الدعم للجمهور". وتكمن المشكلة التي تواجه هذا التعريف كي يتطابق مع تعريف الحوكمة الإلكترونية أنه لا ينص على وجود إدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي حقيقة الأمر، تتطلب إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأرجح زيادة كبيرة في التنظيم وقدرات صناعة السياسات، مع كل الخبرة وعمليات تشكيل

عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

الرأي بين مختلف أصحاب المصلحة الاجتماعية المعنيين. ولذلك، فإن منظور الحوكمة الإلكترونية هو "استخدام التكنولوجيا التي تساعد في الحكم ويلزم إدارتها.

فالحكومة الإلكترونية هي المستقبل حيث تسعى العديد من البلدان جاهدة نحو تشكيل حكومة خالية من الفساد. والحكومة الإلكترونية هي بروتوكول اتصال أحادي الاتجاه في حين أن الحكومة الإلكترونية هي بروتوكول اتصال ثنائي الاتجاهات. ويتمثل جوهر الحوكمة الإلكترونية في الوصول إلى المستفيدين والتأكد من أن الخدمات المخصصة للوصول إلى الفرد المطلوب قد تم الوفاء بها. لذا، ينبغي أن يكون هناك نظام استجابة تلقائي لدعم جوهر الحوكمة الإلكترونية، حيث تدرك الحكومة من خلاله مدى فعالية إدارتها. يتم تطبيق الحوكمة الإلكترونية من خلال المحكومين بواسطة من يحكمونهم.

ويعتبر تحديد هوية المستفيد النهائي تحديًا حقيقيًا في جميع الخدمات التي تركز على المواطن. ويرجع ذلك إلى أن المعلومات الإحصائية التي تنشرها الحكومات والهيئات العالمية لا تنشر دائمًا الحقائق. ومن ثم، فإن أفضل أشكال الحوكمة الإلكترونية هو ما يقلل عدد المستويات غير المرغوب تدخلها عند تقديم الخدمات الحكومية. ويعتمد ذلك على إعداد هياكل أساسية جيدة مع دعم التنسيق المحلية والقيم الثابتة للحكومات لتصل إلى مواطنيها أو المستفيدين النهائيين. ويمكن التوصل إلى ميزانية التخطيط والتطوير والنمو من خلال الاستخدام الجيد لنظام الحوكمة الإلكترونية. (htt)

2/3 تعريف المسؤولية الاجتماعية

ورد مصطلح "المسؤولية الاجتماعية لأول مرة لعام 1923 م، حين أشار (شلدون) إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية، وأن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند أدائها لوظائفها المختلفة. (والانسانية، 2013)

وفي عام 1953 م صدر كتاب **Bowel** بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال"، حيث لقي المفهوم اهتماماً من قبل الباحثين، الأكاديميين والمنظمات الدولية؛ نظراً للتأثير الذي يمكن أن تحدثه المؤسسة في محيطها الداخلي والخارجي من خلال التأثير في سلوك مختلف المتعاملين معها. (A.B.Carroll, 1999)

وبالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية المجتمعية، (Hopkins, 2004) غير إنه توجد العديد من التعريفات فعرفت المفوضية الأوروبية للمسؤولية الاجتماعية المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤولية المنظمة أمام تأثيرات نشاطها على المجتمع، وللقيام بهذه الوظيفة ينبغي على المنظمة احترام القوانين، والقواعد التنظيمية والمعاهدات التي أبرمتها مع مختلف الأطراف، وحتى تؤدي المؤسسة هذه الوظيفة بشكل جيد يفترض أن تدخل في شراكات محدودة مع مختلف الأطراف وتحديد المسار الموجه نحو إدراج اهتمامات المنظمة للمسائل الاجتماعية والبيئية والأخلاقيات واحترام حقوق الإنسان والمستهلك سواء في أنشطتها التشغيلية أو في وضعها لاستراتيجيتها.

ويعرّف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل الوكالات الحكومية المسؤولة عن تحويل المعلومات بين الأفراد والشركات وجميع أصحاب المصلحة الحكوميين الآخرين. كما يعرف البعض المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بأنها "تلك الأنشطة التي تقوم المنظمة بتنفيذها اختياريًا دون إلزام قانوني والتي تعني بإلزام المنظمة تجاه المجتمع" (الحמיד، 1984)

عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

ويمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تعني أنه ينبغي على الإدارة وهي تتخذ قرار مراعاة التأثيرات الإيجابية والسلبية لهذه القرارات على كافة الأطراف التي تعمل معها، وتحاول جاهدة زيادة التأثيرات الإيجابية بما يخدم جميع الأطراف وبما لا يتعارض مع أهداف المنظمة، ويمكن استخلاص عدة نتائج من هذا التعريف:

- إن إدارة المنظمة تتخذ قرارات وتقوم بأفعال وأنشطة عديدة على كافة المستويات، الإستراتيجية والتكتيكية والتنفيذية .

- تسبب هذه القرارات في انعكاسات سلبية وإيجابية من وجهة نظر الأطراف المتعددة داخل وخارج المنظمة .

- إن مفهوم "بالأطراف داخل المنظمة" جميع العمال والمستخدمين فيها، أما الأطراف الخارجية، فهم متعددون، مثل حملة الأسهم وأصحاب رأس المال والدولة والمستهلكين والمنافسين وغيرهم

إن أهداف هذه الأطراف متعددة ومتعارضة مع أهداف المنظمة وقراراتها لذلك تسعى هذه إلى تحقيق نوع من التوافق التوازن بين هذه الأهداف جميعاً..

4/2 الأهمية الاقتصادية للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية:

يتضح أن حوكمة الشركات أصبحت من أهم المواضيع المطروحة على صعيد اقتصاديات دول العالم، فهي تشكل عنصراً هاماً لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض والمنافسة الشديدة.

كما أصبحت الحوكمة وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين، ومؤشراً على المستوى الذي وصلت إليه إدارات الشركات في الالتزام المهني لقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات للحد من الفساد، وبالتالي زيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المحلية والخارجية وقدرته التنافسية والعمل على تقليص حتما المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

ولقد تعاظمت أهمية حوكمة الشركات خاصة في العقدين الأخيرين، لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصادات والمجتمعات، ويحقق إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات مزايا كثيرة أهمها: (يوسف، 2007)

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين.
- تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، خاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وتشكيل اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي.
- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصوصية وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها، منعاً لأي من حالات الفساد التي تكون مرتبطة بذلك.
- توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال، وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.

عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

وفي الجانب الآخر يتضح الدور الهام للمسؤولية الاجتماعية للشركات وذلك من خلال الاتي:
(2000Development, June)

- التوظيف : يُعدُّ من أهم مصادر التنمية الاقتصادية. فالشركات تقوم بتوظيف الأفراد بصورة مباشرة من خلال تعيين موظفين دائمين أو موظفين بموجب عقود .

- توفير الموارد والمشتريات : توفير الموارد من شركات موجودة في المجتمعات المحلية قد يؤدي بالتالي إلى حفز التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي.

- الاستثمار المالي. قيام الشركات باستثمار الأموال على أساس قصير أو طويل الأمد يعود على المجتمعات المحلية بالعديد من الفوائد.

- الأعمال الخيرية والاستثمار في المجتمع المحلي. يتضمن هذا إجمالاً توجيه الأموال النقدية والموارد إلى الأنشطة التي تؤدي إلى حفز إيجاد الوظائف وتوليد الدخل في المجتمع المحلي، مثل التدريب بغرض الإعداد للتوظيف، وتوفير السكن بتكلفة معقولة، وتطوير وتوسيع مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة، والإنعاش الاقتصادي، والاستثمار في تعليم الشباب أو تعزيز الظروف الصحية للشباب في المجتمع المحلي. وتقوم الشركات بهذه الأنشطة من خلال التبرع للمنظمات المعنية بتطوير المجتمع المحلي، وبالشراكة مع الوكالات غير الربحية وتصدر برامج الإنعاش الاقتصادي. (المتحدة، 2004)

3/ العلاقة الوثيقة بين الحوكمة الإلكترونية والمسؤولية الاجتماعية:

1/3 مبادئ ومعايير الحوكمة في ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة

تتفق المبادئ العامة للحوكمة في القطاعين الخاص والحكومي في الكثير من المفاهيم وذلك بحسب طبيعة عمل المؤسسة والأطر التي تنظمه، كما أن العدالة وسيادة القانون والنزاهة والشفافية وإمكانية المساءلة بهدف المحافظة على المال العام والمصلحة العليا هي من أهم ما ارتكزت عليه هذه المبادئ لما له من أهمية وأثر على شريحة كبيرة من الأفراد والمؤسسات. هناك خمسة مبادئ أساسية لترسيخ قواعد الحوكمة وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى المبدأ السادس والذي تم وضعه بعد مراجعة هذه المبادئ تتعلق ب (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004 :ص80):

1-حقوق المساهمين : يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الامنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت، والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج و إصدار أسهم جديدة.

2-المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

3-دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين

عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

4- الإفصاح والشفافية : ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركات، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب لسلطة.

5 -مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه

المؤسسات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

6-ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة المؤسسات: حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة.

وفيما يلي أبرز المنظمات والهيئات التي طورت أنظمة للحوكمة ودعت لتطبيقها:

2 لجنة كادبوري في المملكة المتحدة – 1992- مجلس العموم البريطاني شكل "لجنة الجوانب المالية لحوكمة الشركات، حيث وضع أول تعريف لحوكمة الشركات بأنه النظام الذي يتحقق من خلاله توجيه ورقابة الشركات وأول من أشار أن المسؤول الأول عن الحوكمة هو مجلس الإدارة.

2 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - OECD 1999

2 لجنة «Committee Ribbon Blue» في الولايات المتحدة الأمريكية - 1999

2 قانون ساربنس أوكسلي (Oxley & Sarbanes) (في الولايات المتحدة الأمريكية - 2002

2 كينغ 3 و 4 King III & IV

في حين تتمثل المصادر الرئيسية لقواعد الحوكمة الصادرة من البنوك المركزية فيما يلي:

2 لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS

2 مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB

2 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

2 البنك الدولي WB

وبناء على ما سبق فإن أهمية حوكمة المؤسسات تكمن في تعزيز القيم الأساسية باقتصاد السوق، إضافة إلى كونها أحد المفاتيح الأساسية لخلق بيئة أعمال مواتية تحافظ على حقوق الملكية، ويمكن القول ان قواعد ومبادئ الحوكمة تزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسات ولذلك من خلال سعيها إلى تحسين بيئة الشفافية والإفصاح مما يعزز التنمية المستدامة وصولاً لإعداد التقارير ذات الجودة العالمية، بحيث تكون شاملة ودقيقة وتقدم المعلومة الملائمة من حيث الوقت المناسب و التطور البيئي المعاصر

المتسارع، بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل مجلس الإدارة للتخطيط الاستراتيجي السليم سواء قصير الأجل أم طويل الأجل، لتقديم خدمة ذات جودة عالية . (رحمة، بدون)

عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

ونظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، وذلك على النحو التالي: (المصري، 2003)

1/1/3 معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004 وتتمثل في:

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

2- حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

3- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقوقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

5- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

2/1/3 معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:

1- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

2- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد.

عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

- 3- استراتيجية للشركة معدة جيداً، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
 - 4- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.
 - 5- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا..
 - 6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
 - 7- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضاً بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقية أو عناصر أخرى.
 - 8- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخلياً أو إلى الخارج.
- 3/1/3 معايير مؤسسة التمويل الدولية
- وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجبات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

- 1- الممارسات المقبولة للحكم الجيد
 - 2- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد
 - 3- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً
- وفي ظل التطورات التكنولوجية المعاصرة يتعين مساعدة القادة في تطوير التقنيات اللازمة لتسخير التقدم التكنولوجي في مواجهة التحديات والمتطلبات الخاصة بالثورة الصناعية الرابعة وفهم التكنولوجيات الناشئة من منظور النظم، وتقديراً أفضل القواعد والمعايير والمؤسسات التي تشكل تطورها. ويرجع ذلك للسرعة غير المسبوقة التي تتطور بها التكنولوجيا، مما يجعل المناهج التي تعتمد عليها الحكومات والهيئات التنظيمية والشركات لإدارة تأثير التكنولوجيا قديمة وبالية. لذلك فإن الاستجابة المثلى هي أن يتبنى القادة نهج قيادة الأنظمة لضمان عدم تطور التكنولوجيا بدون إيلاء اعتبار القواعد والمعايير والقيم والبنى التحتية. وما لم تتطور التكنولوجيا ضمن نظام حوكمة شامل، فقد تؤدي الثورة الصناعية الرابعة إلى عدم مساواة في الدخل وتخلف العديد من الأفراد عن اللحاق بعجلة زيادة الدخل، بينما تهدر فرصة نشر التكنولوجيا للمساعدة في التصدي للتحديات العالمية.

ومن أجل ذلك ينبغي التعجيل باعتماد مفهوم الإدارة المرنة للتكنولوجيات، ومطابقة مرونة التكنولوجيات ومرونة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والتي تعمل على تطويرها، من خلال تحديث القواعد وإعادة التفكير فيها بالتعاون مع القطاعات الأخرى. أما بالنسبة للشركات، فلا بد من تجربة التكنولوجيات الحديثة بشكل أكبر، وزيادة الاستثمار في الأفراد والمهارات من أجل تعظيم قدرة الشركات على تطوير الابتكارات وتقديمها إلى السوق. عندما يتعلق الأمر بالأفراد، فينبغي عليهم الانخراط في القضايا المتعلقة بتطور التكنولوجيا، والتعبير عن رأيهم لتعزز التكنولوجيا دوراً إيجابياً في الابتكار والتطور. (3htt)

2/3 العلاقة الوثيقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية:

تصف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتي تعرف اختصاراً بالإنجليزية بـ ESG، المجالات الرئيسية ذات الاهتمام التي تم تطويرها لتكون العوامل الرئيسية لقياس الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمار في الشركة أو الأعمال التجارية. وفي إطار تلك المجالات الثلاثة، هناك مجموعة كبيرة من الاهتمامات التي يتم تضمينها بشكل متزايد ضمن إطار العوامل غير المالية التي تظهر في تقييم حق المساهم والعقارات والمؤسسات التجارية وكل استثمارات الدخل الثابت. ويعد مصطلح الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات هو المصطلح الشامل للمعايير المستخدمة فيما أصبح يعرف باسم الاستثمارات المسؤولة من الناحية الاجتماعية.

وقد اصدرت بورصة نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية قواعد جديدة لحوكمة الشركات تضمنت قسماً يعد متطلبات محددة لميثاق الاخلاق ووضع مفهوم الاخلاق والمواثيق الاخلاقية في سياق التحيات التي يواجهها مجتمع الأعمال؛ خاصة هؤلاء الذين يعملون في بيئة تتسم بتعدد الثقافات والجنسيات.

ويمكن الإشارة أيضاً إلى أن المسؤولية الاجتماعية في جزء منها ذات بعد رسمي (قانوني) في الامتثال للقوانين وتعليمات الشركة حيث أنها ترى فهمها تعبيراً عن القيم الرسمية التي يتبناها المجتمع، وفي جانب آخر ذات بعد أخلاقي يتمثل في الالتزام بأعمال ومبادرات اجتماعية طوعية. مما يمثل مصالح المجتمع والأطراف الأخرى

وعلى الرغم من أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية سبق الاهتمام بمفهوم الحوكمة، والذي تجلّى في القيام بالكثير من الدراسات المتعلقة بالبيئة بصورة خاصة، فإن هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية إذ يمكن القول إن الحوكمة ما هي إلا استجابة لتلبية احتياجات المجتمع إلى النزاهة والإفصاح والشفافية، وأن المسؤولية الاجتماعية ماهي إلا تطبيق وتجسيد لبعض مبادئ ومعايير الحوكمة.

في حين يري البعض أن هناك أثراً ضعيفاً لالتزام بالحوكمة على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل بعض الشركات، بل يكاد يكون هذا الأثر معدوماً بالنسبة لشركات المساهمة ككل ولكن وجد أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بالنسبة لقطاعات ثلاثة وهي : قطاع السلع طويلة الأجل، وقطاع المرافق العامة، وقطاع تجزئة السلع الكمالية، مع ملاحظة أن هذا الأثر كان سالباً بالنسبة لقطاع المرافق العامة. وربما يكون السبب في ضعف هذه العلاقة هو أن هيئة سوق المال ألزمت شركة المساهمة المدرجة في بعض الاسواق بالالتزام ببند الحوكمة، في حين أنه لا يوجد إلزام رسمي صادر من أي جهة ببند المسؤولية الاجتماعية التي كان مستوى الإفصاح مقارنة بمستوى الإفصاح عن الالتزام بالحوكمة. وينبغي بذل جهود للتوعية بالمسؤولية الاجتماعية لدى تلك الشركات المساهمة وإيضاح أن الالتزام بها يعكس صورة إيجابية عن الشركة لدى المجتمع الذي تدين له الشركة بما تحقّقه من نجاح، بالإضافة إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الشأن من قبل الجهات المهتمة بالجوانب الاجتماعية و البيئة مثل جمعية حماية المستهلك، والهيئات المهتمة بنظافة البيئة وتنمية الأنشطة الاجتماعية المختلفة، كذلك يمكن إجراء دراسة لمعرفة أسباب ضعف الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لدى بعض الشركات والعمل على مواجهة ذلك. (يماني، ص 26-27).

ولقد تم الربط بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفاهيم أخرى؛ ومنها مواطنة الشركات والشركات الاخلاقية والحوكمة الجيدة، مهما اختلفت المفاهيم جميعها تنصب في مساهمة الشركة في تحمل مسؤوليتها

عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

تجاه أصحاب المصالح المختلفين كما تشمل المسؤولية الاجتماعية على عدة أبعاد منها البعد الإنساني الأخلاقي والاقتصادي والقانوني ومكافحة الفساد والتنمية البشرية والتشغيل والمحافظة على البيئة وينصب جميعها في بناء رأس المال الاجتماعي، تتداخل كل موثيق كل من الأخلاقيات الخاصة بالشركات ومؤسسات الأعمال وسلوكياتها وحوكمتها بطرق عديدة، فالعديد من المنظمات تقدم الإرشاد والنصح بشأن ما يجب أن يتضمنه السلوك أو ميثاق الأخلاق لمؤسسات الأعمال والتي تنطبق إلى ثلاثة مجالات: (د. نازك حامد الهاشمي، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بحوكمة الشركات، العدد 43 ديسمبر)

2 القوانين واللوائح القائمة

2 بناء علاقات عمل وثيقة

2 معالجة الاهتمامات الرئيسية في المجتمع مع تنمية مواطنة الشركات

وحيث إن مواطنة الشركات تبدأ بتوافر ميثاق أخلاقي لها من شأنه أن يوجز قيم المنظمة ومعتقداتها، ويرتبط تلك برسالة المنظمة وأهدافها، والميثاق الجيد لا يكتفي بوصف العملية التشغيلية لمؤسسة ما وتنظيم سلوك المديرين والموظفين فحسب، بل يصف أيضا أهدافا على الأمد البعيد، ويضطلع بتوصيل القيم إلى ذوي الشأن من خارج المؤسسة؛ أي (المسؤولية الاجتماعية)، وكذلك تحفيز الموظفين من خلال إشعارهم بالفخر في العمل من أجل القضايا الصحيحة. وكذلك تناول الموثيق الأخلاقية قضايا متنوعة تتضمن (بيئة العمل، والعلاقات المرتبطة بالنوع، الاتصالات ورفع التقارير وإعطاء الهدايا، وسلامة المنتج والعلاقات بين الموظفين والإدارة والانخراط في الدائرة السياسية والممارسات المالية والفساد والدعاية المسؤولة) ويتعين أن يحدد الميثاق الأخلاقي الغرض من المنظمة وكذلك قيمها الرئيسية إلى موظفيها وعملاءها ومورديها وغيرهم.

وعلى الرغم من ذلك تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وعلاقتها بالحوكمة فقد أشارت الدراسات التي قامت بها " منظمة تسخير الأعمال التجارية لصالح المسؤولية الاجتماعية " في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الشركات التي توازن بين مصالحها ومصالح حاملي الأسهم حققت معدلات نمو ومعدلات توليد عمالة ماهرة تفوق الشركات الأخرى بنسبة أربعة أضعاف. كذلك فلم تعد الشركات في الوقت الحاضر تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط ، بل ظهرت مفاهيم أخرى تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في جميع الجوانب، ومن هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث أدركت الشركات أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية ، مثل هموم المجتمع والبيئة، وإلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. (1ht)

وتسند العديد من البحوث الحديثة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح؛ من حملة أسهم، وشركاء، وموردين، وموزعين، وزبائن وأيضا العاملين وأسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق ويرى عدد من الباحثين أن 23 الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال. (فؤاد، 2008)

عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

في حين إن المسؤولية الشركة هي أكبر من في عملية خلق القيم وهذا ما يصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات . توليد المال فحسب، فعملها توليد القيم وتوزيعها بطريقة ترضي مصالح وتوقعات جميع المشاركين الرئيسيين، لذا فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات جاء ليعكس الوعي المتزايد من كون النجاح التجاري المستديم لا يمكن تحقيقه فقط عبر تعظيم الربح في الأجل القصير، لكن الأهم من ذلك هو تبني سلوكيات مسؤولة فلا أحد يمكنه تجاهل الرابط القوي الموجود بين الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية. ففي دراسة أجراها البنك الدولي وجد أنه كلما طبقت الدولة الحوكمة، كلما ارتفع تصيب الفرد من الدخل الوطني. وجاء على لسان وكيل وزارة المالية الأمريكية جون تايلور حول نتائج الأبحاث التي أجراها صندوق النقد الدولي في هذا المسؤولية الاجتماعية في إطار حوكمة الشركات 263 المجال أنه كلما تم إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية كلما أدى هذا إلى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية من 7 إلى 17 %، توضح هذه الفكرة عنصراً هاماً لجذب الاستثمارات ما دام أم الحوكمة يعتبر عاملاً مخفضاً لمخاطر الاستثمار. إضافة إلى هذا، فإن وجود سيا

ومن خلال ما تقدم اتضح مدى العلاقة الهامة بين تطبيق حوكمة الشركات وأهمية المسؤولية الاجتماعية ونقترح العمل على ما يلي : (2htt)

- حث الشركات على مزيد من دعم ورعاية العمل الاجتماعي وتيسير أموره نظامياً ومادياً وإدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن دليل حوكمة الشركات.
- تكييف الدورات والبرامج التدريبية بين الشركات لتنمية قدراتها في مجال حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية.
- الاهتمام بالبرامج التي تجمع بين المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية وبين البرامج المنتجة والداعمة للبناء الأسري في المجتمع.
- تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية على المساهمة بفعالية وجدية في دعم برامج المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات، وإعطاء الأولوية في الفرص والعقود للشركات ذات البرامج الاجتماعية.
- إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات حول المسؤولية الاجتماعية، وتحرير المصطلح، وما يرتبط بالمسؤولية الاجتماعية من نظريات وعلاقتها بضرورة تطبيق حوكمة الشركات.
- التعاون والتنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة بدعم المسؤولية الاجتماعية داخل الدولة الواحدة وبين الدول بعضها مع بعض، وخصوصاً ذات التقارب الخاص في بيئاتها الاجتماعية.
- الاهتمام بالجانب البيئي من المسؤولية الاجتماعية وتشجيع الشركات في ضرورة حماية البيئة ونظافة أوطانهم.

- التشجيع على الدعم المادي لبرامج المسؤولية الاجتماعية فردياً وحكومياً ومن قبل القطاع الخاص.
- إيجاد ورش عمل متخصصة لنقل التجارب التطبيقية للشركات ودورها الاجتماعي في تطبيق حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تطوير أداء الشركات.

وخلاصة القول أن الحوكمة من الناحية الاجتماعية والأخلاقية، تتمثل في المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة، وحماية البيئة. كما تشترك حوكمة الشركات مع المسؤولية الاجتماعية عند النظر إلى نطاق المسؤولية الاجتماعية المتمثل في الجانب الثقافي

عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

والجانب الاجتماعي والجانب البيئي والجانب الاقتصادي والقانوني والذي يتمثل في الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي ، ومراعاة القوانين العالمية والدولية ، بالإضافة إلى الشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية للإطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى. وقد لوحظ انخفاض مستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية ، وأن 92% من الشركات ليس لديها إدارات خاصة للمسؤولية الاجتماعية ، كما أن العاملين في الشركات لا يخطرطن في أي نشاط اجتماعي تقوم به الشركة. وإن نجاح قيام الشركات بدورها في المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات يعتمد أساساً على التزامها بثلاثة معايير هي الاحترام والمسؤولية، بمعنى احترام الشركة للبيئة الداخلية والبيئة الخارجية، ودعم المجتمع ومساندته، وأخيراً حماية البيئة، سواءً من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

4 الخاتمة:

تعتبر الحوكمة إحدى أهم الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع، وإرساء قيم القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة والحيولة دون استغلال المنصب والنفوذ. وتحقيق الديمقراطية والعدالة، والمساواة في الفرص، والشفافية والإفصاح التي تضمن نزاهة المعاملات، وحيث إن جوهر نظام الحوكمة هو التوفيق بين أصحاب المصالح المتعارضة، وتحقيق الموازنة بين الربحية كهدف اقتصادي وتحقيق المتطلبات الاجتماعية للجمهور، في حين نجد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة قد تطور تطوراً، حتى أصبح الآن مفهوماً واضحاً ومتداولاً وله تأثير فعال على قرارات وأنشطة مختلف المنظمات، والمسؤولية الاجتماعية عبارة عن سلسلة من التأثيرات المتتالية والمتبادلة بين المنظمة والمجتمع. وبالتالي يمكن القول إن الحوكمة ما هي إلا استجابة لتلبية احتياجات المجتمع إلى النزاهة والإفصاح والشفافية، وأن المسؤولية الاجتماعية ماهي إلا تطبيق وتجسيد لبعض مبادئ ومعايير الحوكمة.

وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- 1- يؤدي الإفصاح عن الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى زيادة الإفصاح عن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات ويؤدي إلى التأثير على الوفاء بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية،
 - 2- تعتبر الحوكمة إحدى أهم الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع، وإرساء قيم القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة والحيولة دون استغلال المنصب والنفوذ، والمساواة في الفرص، والشفافية والإفصاح التي تضمن نزاهة المعاملات، وتعزز سيادة القانون
 - 3- إن جوهر نظام الحوكمة هو التوفيق بين أصحاب المصالح المتعارضة، وتحقيق الموازنة بين الربحية كهدف اقتصادي والمتطلبات الاجتماعية للجمهور ومن بينها المسؤولية الاجتماعية،
 - 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام الشركات والمؤسسات بمبادئ الحوكمة ومدى وفائها بمسؤولياتها الاجتماعية.
 - 5- يخلق تنامي الثورة الصناعية الرابعة، وظهور الابتكارات المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء lot، تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية تختلف من مجتمع لآخر.
- وبعد عرض النتائج فقد توصلنا إلى التوصيات التالية:

عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

- 1- الاستفادة من التجارب الدول المتقدمة في مجال ربط المسؤولية الاجتماعية بالحوكمة من خلال تحفيز المؤسسات بإعفاءات ضريبية مقابل المشاركة المجتمعية.
- 2- نشر الوعي حول استراتيجيات الاستثمار في النشاطات المجتمعية والنصائح لبيئة عمل صديقة ومستدامة.
- 3- إنشاء الشراكة بين الحكومة والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني للنهوض بمفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.
- 4- السعي نحو الانضمام إلى المنظمات والجهات المعنية والمهتمة بقضايا الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية. والعمل على تضمين التقارير المالية بالأمر الاجتماعي والبيئي والاقتصادية.
- 5- التعجيل باعتماد مفهوم الإدارة المرنة للتكنولوجيات وتطبيق الحوكمة الإلكترونية والاستفادة منها.

6 المراجع:

المراجع باللغة العربية

- البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات-حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد 55، 2003.
- رحمة، عبد الرحمن محمد رشوان د. محمد عبد الله، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية-دراسة حالة على الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية، 2001.
- الرشدان، عبد الله زاهي، في اقتصاديات التعليم، الأردن، 2008.
- الشهراني، علي بن معجب، المستجدة مؤسسات التعليم المستمر في الوطن العربي في ضوء مجتمع الأدوار المعرفة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، 2018.
- الصائم عثمان محمد، تعليم الكبار ومحو الأمية تجارب بعض البلاد العربية، مكتبة الخبتي الثقافية، 2002.
- عبد الحميد، محمد محمود، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة، المجلة العلمية للاقتصاد، 1984.
- عبد الدائم عبد الله، تصميم البرامج التعليمية، ترجمة خيرى كاظم، دار الطباعة، مصر، بدون سنة نشر
- فؤاد نهال المغربي، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، المركز المصري للدراسات، 2008.
- محمد جاسم، تفريد التعليم والتعليم المستمر، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2004.
- محمود، عبد الجبار، التنمية البشرية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (49) العدد 2008.
- منتدى الفكر، سلسلة الحوارات العربية (6)، مطبعة الصفدي، 1986

عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة، بدون.
- ياسين، محمد، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي حول عولة الإدارة في عصر المعرفة، طرابلس، 2012.
- يمانى عبد الله بن قاسم، أثر الحوكمة على الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لدى شركات المساهمة السعودية، الرياض، بدون سنة نشر.
- يوسف، محمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها- مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر ، القومي، سلسلة 3 منشورات بنك الاستثمار، 2007.

المراجع باللغة الأجنبية:

- A.B. CAROOL, C.S. EVOLUION OF A DEFINITIONAL CONSTRUCT, BUSINESS@SOCIETY ,1999.
- Economic council of Finland, Prime Minster Office, Education and Economic Growth: a quick review of the evidence and some policy guidelines 2006.
- Hermanson, Dana R. and Rittenberg, Larry Internal Audit and Organizational Gouvernante Institute of Internal Auditors, Research Foundation, 2003.
- Hit, Michael A. et al, "Strategic Management: South-Western Thomson, Competitiveness and Globalization " 5th ed, 2003.
- Hopkins, Michael, 'Corporate Social Responsibility: An Issue Paper (Working Paper No. 27, World Commission on Social Dimension of Globalisation, Policy Integration Department, 2004.
- Lindahl, Andres Bjorklund and Mikael, The Swedish Institute for Social Research, Stockholm University, Report for ESS, 2005.
- Santos, Cardosanto's, Carlos, the world bank and conditionality, the Georgetown public Policy review, 2001.
- Sugata, B., and Mesoderm, Implementing E-Governance Using OECD Model (Modified) and Gartner Model (Modified) Upon Agriculture of Bangladesh., 2007.
- Susanne, C, continuous education ne by Brussels University of brussies, 2005.
- Temple, Jonathan, Education and Economic Growth, HM Treasury Seminar on economic growth and government policy, 2005.



عنوان المقال الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية

- terry, Clark, Lifelong learning contested ground, Australian journal of adult learning, November 2000.
- Weal, Philip Stevens and Martin, "Education and Economic Growth", National Institute of Economic and Social Research. 2003
- Weiser and Burns, The Impact of CSR Standards and Practices, by. Accountability and Business for Social Responsibility, 2010.